زوليك في الخرطوم لدفع جهود اتفاق السلام إلى الأمام

السودان يؤكد بذل أقصى جهوده لحل أزمة دارفور

■ الخرطوم/ رويترز

أكد السودان أمس أنه يبذل قصارى جهده لإنهاء دوامة العنف في دارفور بانتهاج الحوار السلمي في الوقت الذي وصل فيه روبرت زوليك نائب وزيرة الخارجية الأمريكية إلى الخرطوم لدفع الجهود لتطبيق اتفاق سلام أبرم بينها وبين الجنوب وإنهاء انتهاكات دار فور في الغرب وذلك خلال زيارة للبلاد تستمر يومين.

وقال علي عثمان محمد طه النائب الأول للرئيس السوداني للصحافيين: إن الخرطوم تعمل بشكل جاد لوقف العنف، وإنها لا تعمل فقط على وقف العنف بل على حسم الصراع من خلال المفاوضات السياسية وإعادة الحياة الطبيعية إلى دار فور.

وأدلى النائب الأول للرئيس السوداني بهذه التصريحات قبل محادثاته مع زوليك.

وكثيراً ما ردد طه مثل هذه التصريحات عن دار فور لكن التقارير الواردة من موظفي إغاثة إقليميين تزعم ان الخرطوم لم تنجح في حل المشكلة.

وقدم مؤتمر للمانحين تعهدات بمساعدات دولية كبيرة للسودان خصص معظمها لإعادة بناء الجنوب.

والتقى زوليك أيضاً مع قادة الحركة الشعبية لتحرير السودان السابقة الذين وقعوا في يناير الماضي اتفاق سلام مع الحكومة السودانية لإنهاء عقدين من الحرب في جنوب البلاد.

وينجه زوليك اليوم إلى روميك لإجراء محادثات مع جون قرنق زعيم الحركة، ثم يزور بعد ذلك معسكر الفاشر حيث يقيم الاف من السكان النازحين في دارفور.

وتهدف رحلة زوليك إلى السودان للحفاظ على قوة الدفع التي تحققت بعد أن فاقت تعهدات المانحين ما طلبه السودان من مساعدات ووعدوا بتقديم ٤,٥ مليار دولار في مؤتمر دولي عقد في العاصمة النرويجية أوسلو لمساعدة الجنوب على التعافي من أطول حرب أهلية تشهدها القارة السوداء.

وبموجب اتفاق سلام الجنوب الذي أبرم في يناير الماضي تشكل الخرطوم والحركة الشعبية لتحرير السودان حكومة ائتلافية وتعملان على تفكيك مركزية السلطة وتقتسمان عائدات النفط وتشكلان وحدات عسكرية مشتركة.

لكن تنفيذ الاتفاق تخلف عن الجدول الزمني وسيضغط زوليك على القادة السودانيين لتسريع خطى التنفيذ.

وقتل عشرات الآلاف في معارك دار فور وفر أكثر من مليوني شخص بسبب القتال إلى معسكرات إيواء في الصحراء الغربية.

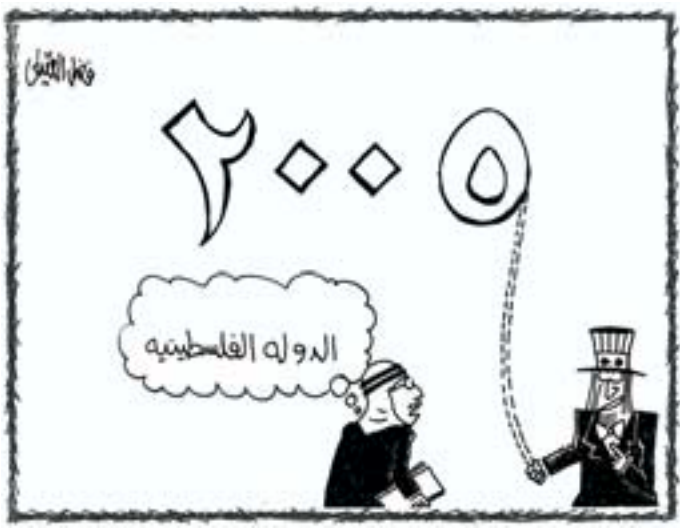

انتصار دبلوماسي وقانوني للعرب

اللجنة الدولية لحقوق الإنسان تدين العديد من الممارسات الإسرائيلية

■ جنيف/ كونا

أحرزت الدول العربية نجاحاً دبلوماسياً وقانونياً حين أقرت اللجنة الدولية لحقوق الإنسان في جنيف أمس ثلاثة قرارات تتعلق بالمستوطنات الإسرائيلية وهضبة الجولان السورية والانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وحصل القرار المتعلق بمصادرة أراضي الشعب الفلسطيني واستمرار بناء المستوطنات الإسرائيلية على ٣٩ صوتاً مؤيداً، واثنين رافضين، في ما تحفظ عليه ١٢ عضواً في لجنة حقوق الإنسان.

ويعرب ذلك القرار عن عميق القلق إزاء توسع رقعة المستوطنات الإسرائيلية المستمر في الأراضي المحتلة المخالف لبنود القانون الدولي وإزاء بناء الجدار الفاصل الذي ينطلق من خط هدنة عام ١٩٤٩م الأمر الذي يحكم على مفاوضات السلام بالفشل مسبقاً والذي يتسبب أيضاً في تعقيد حياة الشعب الفلسطيني.

كما يستنكر القرار عزل غالبية المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية، الأمر الذي يؤدي إلى تشريد الفلسطينيين وإلى تغيير التركيبة الديموغرافية للأراضي المحتلة بما فيها هضبة الجولان السورية.

وتعتبر اللجنة الدولية لحقوق الإنسان تلك المخططات الإسرائيلية انتهاكاً لمعاهدة جنيف المتعلقة بحماية المدنيين أثناء الحروب المبرمة في ١٢من أغسطس من عام ١٩٤٩م.

ودعا قرار اللجنة الدولي لحقوق الإنسان إسرائيل إلى اتخاذ معايير جدية فيما يتعلق بمصادرة الأسلحة وتفعيل عقوبات الجرائم وذلك بهدف الحد من ممارسات العنف التي ينفذها المستوطنون اليهود.

كما دعا القرار إسرائيل إلى اتخاذ معايير صارمة لتأمين حماية الفلسطينيين المدنيين وممتلكاتهم في الأراضي المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية.

وطالبت اللجنة حكومة شارون وهي قوة محتلة بالالتزام التام بواجباتها القانونية وكما هو مذكور في الحكم الذي صدر في محكمة العدل الدولية في التاسع من يوليو عام ٢٠٠٤م، وفي ما يتعلق بالقرار الثاني الذي أصدرته اللجنة الدولية لحقوق الإنسان الخاص بالممارسات الانتهاكية التي تمارسها إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني؛ فقد حصل ذلك القرار على ٢٩ صوتاً مؤيداً وعشرة أصوات معارضة و١٤ آخر متحفظاً.

وانتقد القرار الإعدامات التعسفية التي تنفذها الحكومة الإسرائيلية واستخدام القوة ضد الشعب الفلسطيني الأعزل وما ينتج عن ذلك من وقوع آلاف الجرحى، يضاف إليهم استهداف أطفال المدارس الذين يسقط منهم الكثير من الجرحى المشلين والقتلى.

ودانت اللجنة الدولية لحقوق الإنسان رفض إسرائيل السماح للنساء الحوامل الفلسطينيات لدخول المستشفيات، الأمر الذي يؤدي بهن إلى الولادة عند نقاط العبور والتفتيش في أوضاع مهينة ولا إنسانية.

وطلب القرار الثاني الذي أقرته اللجنة إلى إسرائيل تسهيل كافة العقبات أمام إجراء الانتخابات الفلسطينية التشريعية المقبلة في الأراضي الفلسطينية بما فيها القدس الشرقية وطالبتها بالتوقف عن وضع العقبات والتدخل بهدف إعاقة مسار الانتخابات.

كما دعت اللجنة حكومة شارون إلى التوقف عن بناء الجدار الفاصل في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي القدس الشرقية.

وتم تمرير القرار الثالث والأخير الخاص بهضبة الجولان السورية بتأييد ٣٢ صوتاً وعارضه صوتان فيما تحفظ عليه ١٩ عضواً.

وأعربت اللجنة عن بالغ القلق إزاء معاناة الشعب السوري في تلك البقعة المحتلة من سوريا وذلك بسبب الانتهاكات التي يواجهونها على أيدي القوات الإسرائيلية المحتلة التي تشمل أبسط حقوق الإنسان منذ عام ١٩٦٧م.

ودعت اللجنة إسرائيل القوة المحتلة إلى الالتزام بالقرارات ذات الصلة التي أصدرها مجلس الأمن والجمعية العمومية التابعين للأمم المتحدة وبخاصة القرار ٤٩٧ الصادر في عام ١٩٨١م الذي طعن بشرعية القوانين الإسرائيلية والتشريعات التي أصدرتها إسرائيل لتمكنها من احتلال الجولان ووصفتهم أنهم لا يتمتعون بفاعلية قانونية دولية.

ودعا القرار إسرائيل إلى التوقف عن محاولات تغيير التركيب الديموغرافي والمؤسسي للجولان وطابعها التاريخي وكذلك مكانتها القانونية كما طالبت بالسماح لسكان الجولان الذي أرغموا على التهجير بالعودة إليه وإلى ممتلكاتهم التي صودرت.

وطالبت اللجنة الدولية لحقوق الإنسان إسرائيل القوة المحتلة بإطلاق سراح المساجين السوريين والتوقف عن إجبار السوريين على إبراز الهويات الإسرائيلية في هضبة الجولان المحتلة وإلى التوقف عن الممارسات القمعية ضد السوريين هناك التي ذكرت تفاصيلها في تقرير اللجنة الخاصة لتحري الممارسات الإسرائيلية المنتهكة لحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وللعرب في الأراضي العربية المحتلة.

بلا حدود

العرب.. بين المطالب.. والعمل !

«السلطة الفلسطينية تطالب بدور أوروبي فاعل لتحريك خطة خارطة الطريق» هذا ما تناقلته وسائط الإعلام وهي تتناول لقاء رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس في رام الله مع المبعوث الأوروبي للسلام في الشرق الأوسط مارك اوت يوم أمس الأول.

بالطبع ليست هذه المرة ولا المناسبة الأولى وهي لن تكون الأخيرة التي يطلق مثل هذا الطلب الفلسطيني خاصة والعربي عموماً تجاه الدور الأوروبي ازاء أزمة الشرق الأوسط أساساً وتجاه مجمل قضايا التواصل والتعاون والشراكة الأوروبية العربية.. ومع أن الطلب جاء راهناً يحتمل أكثر من تفسير وتعليل في كون زيارة المبعوث الأوروبي تأتي قبل زيارة الرئيس الفلسطيني للولايات المتحدة ولقائه المرتقب بالرئيس الأمريكي، وبعد المشاركة غير المسبوقة أوروبياً في القمة العربية الأخيرة بالجزائر وهي على علاقة بما كانت عليه قمة شرم الشيخ وما جرت عليه الأحداث منذ ذلك الحين.. غير أن المطالب والمناشدات، والنداءات الفلسطينية خاصة والعربية عامة التي تطلق ما بين حين وحين تجاه الأوروبيين تثار في كونها لا تجد التجاوب أو ما هو مأمول ومطلوب، التساؤل: هل الأمر يعود إلى طبيعة المطالب العربية؟ أم إلى العلاقات العربية- الأوروبية؟ أم أن الإشكالية لن تعود إلى ما هو غير هذا أو ذاك؟

في هذا لن تتوقف أمام التبسيط الشائع الذي يعيد الموقف الأوروبي إلى التبعية الأوروبية للسياسة الأمريكية، فمع أن التأثير الأمريكي دورياً يعود إلى الكثير من القضايا كما أن الدور الأوروبي إلى ذلك محكوم بالوضع الأوروبي ذاته، وهاتان القضيتان لا يمكن المرور عليهما دون البحث وهذا ليس مجاله، وإنما لنتوقف أمام مسألة أساسية هي المفارقة ما بين مطالبنا، ومواقفنا.

العرب يطالبون الأوروبيين بدور فعال بالنسبة لأزمة الشرق الأوسط لطالب العرب صحة كمطالب لأن ذلك بالأساس يعود إلى أن منطقة الشرق الأوسط وأوروبا في تواصل وجوار وهناك مصالح قائمة وهي واعدة، بيد أن الإشكالية هنا تكمن بالأساس في أن العرب واضعين ما لديهم من بيض في السلة الأمريكية، وهم رغم مرارة النتائج التي ترتبت عن الذهاب العربي وراء الوعود الأمريكية للوصول إلى حل عادل وسلام دائم من حصد الخداع، لكن هذا حتى الآن لم يؤد ولو إلى مراجعة لذلك الرهان والاسترهان.

إن العرب يطالبون الأوروبيين والعالم بأسره مساعدتهم ولكن المأساة هي أن العرب لا يساعدون أنفسهم.

دعونا نأخذ لمجرد الاستدلال- العرب مشغولين فيما تثيره الولايات المتحدة وتمارسه من ضغوط وابتزاز بالنسبة للتطبيع بين الدول العربية والكيان الصهيوني- في هذه الدوامة صار هناك غياب شبه تام تجاه العلاقات العربية- العربية مع الدول الأخرى وبخاصة تلك التي يفترض أن تقوم معها هذه العلاقات من نواح استراتيجية كمدارات.

على هذا يمكن القول أن مستقبل التجاوب الأوروبي خاصة والدولي بوجه عام مع القضايا العربية وليس مجرد المطالب التي تطلق بين حين وآخر يتوقف بالأساس على التعامل العربي مع قضاياهم.. وهو تعامل لا يقوم بأي حال من الأحوال على تجاهل الولايات المتحدة في إمكاناتها ومكانتها ومصالحها، ولكن في المقابل لا يلغي الإرادة والاستقلال العربي، إذ على هذا وحده تتوقف صحة العلاقات وصحيحها مع الآخرين ومن خلاله يمكن المضي في مسيرة العمل لاستعادة الحقوق المسلوبة والاستفادة من الإمكانات القائمة والواعدة والمساهمة بحق في المسيرة الإنسانية، ودون شك أن ذلك لن يكون حافزاً للتجاوب بل دافعاً لتعامل يأخذ العرب وقضاياهم بعين الاعتبار .

هاشم عبدالعزيز

استعداد فلسطيني للتنسيق مع الجانب الإسرائيلي لتنفيذ الانسحاب من غزة

■ رام الله/ غزة/ وكالات

أكد رئيس الوزراء الفلسطيني أحمد قريع استعداد القيادة الفلسطينية للتنسيق مع الجانب الإسرائيلي في تنفيذ الانسحاب الإسرائيلي إذا اقتضت العملية ذلك بحيث تكون عملية الانسحاب في إطار عام متفق عليه معروف الأهداف ومدى ارتباطه بمجمل العملية السلمية وخارطة الطريق بعيداً عن الإجراءات أحادية الجانب.

ونبه رئيس الوزراء الفلسطيني خلال الاجتماع الأول للجنة الوزارية المكلفة بمتابعة الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة إلى أهمية أن يكون التنسيق على أسس صحيحة وواضحة، وقال: لسنا مع التنسيق كشاهد زور.

وبحثت اللجنة في اجتماعها يوم الأربعاء بمقر مجلس الوزراء بمدينة رام الله وسط الضفة الغربية برئاسة قريع التحضير ومتابعة عملية الانفصال أحادية الجانب عن قطاع غزة وشمال الضفة الغربية وفقاً لخطة فك الارتباط الإسرائيلية.

وأشار قريع إلى أن اللجنة استمعت إلى تقرير طواقم فنية للتحضير لليوم الثاني الذي يلي الانسحاب الإسرائيلي استغرق شهرين بحيث تكون هذه الطواقم جاهزة من الناحية الأمنية والإدارية وتوفير جميع الخدمات المطلوبة بحيث لا تحدث فوضى.

وحذرت اللجنة الجهات والمؤسسات والأفراد من الإقدام على شراء أية أراض أو منشآت من جهات إسرائيلية في المناطق المتوقع الانسحاب منها، مؤكدة أن السلطة الوطنية لن تعترف بمثل هذه الأمور لعدم قانونيتها.

يذكر أن اللجنة يرأسها رئيس الوزراء أحمد قريع وتضم في عضويتها سبعة من الوزراء وتتفرع منها طواقم فنية متخصصة وهي مفوضة من قبل مجلس الوزراء الفلسطيني باتخاذ القرارات اللازمة.

تأتي تأكيدات قريع وسط اعتبار حركة حماس الانسحاب الإسرائيلي من غزة نجاحاً للمقاومة الفلسطينية.

جاء ذلك على لسان محمود الزاهر القيادي البارز في حماس الذي صرح لصحيفة تايمز البريطانية أن المقاتلين الذين خاضوا انتفاضة مسلحة منذ عام ٢٠٠٠م هم الذين أجبروا إسرائيل على الاتجاه إلى الانسحاب.

وأضاف: إذا كانت إسرائيل ستترك قطاع غزة وجزءاً من الضفة الغربية فذلك بسبب الانتفاضة وبسبب الكفاح المسلح وبسبب التضحيات الكبيرة لحماس من أجل هذه العملية.

واستدرك بقوله: لا بسبب المفاوضات أو حسن نية إسرائيل أو الأمريكيين أو الأوروبيين.

وتعتزم إسرائيل الجلاء عن كل المستوطنات اليهودية الإحدى والعشرين في غزة وأربع من ١٢٠ مستوطنة في الضفة الغربية ابتداءً من يوليو القادم، ووصف رئيس الوزراء الإسرائيلي أرئيل شارون الخطة أنها طريقة لفك الارتباط عن الصراع مع الفلسطينيين.

وتخشى إسرائيل أن يسارع المقاتلون الفلسطينيون إلى ملء الفراغ والاستيلاء على المستوطنات التي تخلى بعد رحيل الجيش الإسرائيلي عن القطاع.

ونقلت صحيفة تايمز عن الزهار رفضه أن يلزم حماس بالسلام حتى يرى طبيعة الانسحاب الإسرائيلي.

وقال: إننا نتطلع إلى الانسحاب الحقيقي.

واستطرد الزهار: إذا كانوا سيرابطون- في إشارة إلى الجيش الإسرائيلي- عند المداخل بين غزة ومصر ويسيطرون على حدودنا البحرية وإذا كانوا سيهاجمون منازلنا، فهل سيرضي هذا الناس الذين قدموا تضحيات.

زيارة سيزار لدمشق تغضب واشنطن

تركيا تبدي معارضتها لأية محاولة لعزل سوريا

■ دمشق/ أنقرة/ وكالات

أكدت تركيا تأييدها للمساعي الهادفة إلى دمج سوريا مع المجتمع الدولي والعالم وليس عزلها أو تجريدها.

وجاءت هذه التصريحات على لسان الرئيس التركي أحمد نجدت سيزار في ختام زيارته إلى دمشق أمس.

وشكلت زيارة سيزار إلى سورياً مؤشراً واضحاً على التقارب بين البلدين وخلافاً لرغبة واشنطن في عزل دمشق.

وقال سيزار لدى عودته إلى أنقرة أنه حث سوريا على سحب جميع قواتها من لبنان بموجب قرار مجلس الأمن الدولي.

فيما أكد زعيم الشعب الجمهوري التركي المعارض دنيز بايكال رفض تركيا الضغوط الخارجية على سوريا.

وقال: إن زيارة سيزار جاءت ضمن رغبة شعبية تركية بحتة، مؤكداً أنه لا يوجد أي مبرر أو سبب للقلق منها.

وأضاف: لقد بين البعض انزعاجهم من هذه الزيارة وعبروا عن ذلك عبر مختلف القنوات وهذا أمر طبيعي، ولكن لا يمكن لأحد أن يدعي اليوم أن تجريد سوريا وعزلها عن العالم سيفيد المجتمع الدولي بشيء.

وأكد أن السياسة والموقف

والخط الذي تتبناه سوريا يتناسب تماماً مع تطلعات المجتمع الدولي وقواعده ومبادئه، وأن انسحابها من لبنان أكبر دليل على ذلك.

ويلاحظ المراقبون السياسيون أن التقارب السوري- التركي في هذه الظروف الدولية يشكل مؤشراً واضحاً لبعض الذين يرغبون في عزل سوريا سياسياً، مؤكدين أن الحكومة التركية بحكم الجوار تؤمن بسياسة الحوار الهادئ بين الدول، وليس سياسة الضغوط والتهديدات، للتخفيف من حدة الصراع الإقليمي.

ومن المؤشرات الإيجابية على أهمية التقارب السوري- التركي تطابق وجهات النظر حول مجمل القضايا الإقليمية والدولية خاصة حول العراق حسبما جاء في البيانين الصحافيين اللذين تلاهما الرئيسان الأسد وسيزار أمام الصحافيين عقب المحادثات التي دارت بينهما أمس الأول، حيث دعا الجانبان إلى ضرورة تكثيف التشاور والتنسيق بين البلدين حول العراق.

ويرى مراقبون سياسيون في دمشق أن سوريا ستعيد ترتيب أولوياتها الاستراتيجية الإقليمية والدولية وتعمل على دعم العلاقات مع تركيا وإيران، وذلك بعد استكمال انسحابها العسكري من لبنان، مشيرين إلى أن هذه المراجعة ستكون مركزة باتجاهين، الأول تكثيف الجهود والتحركات من أجل بناء علاقات جديدة مع لبنان لضمان عدم تعرض الساحة اللبنانية لأي اختراق إسرائيلي من شأنه أن يعرض أمن سوريا الوطني والقومي لخطر مباشر.

والثاني تعزيز الدفاعات السياسية والاستراتيجية السورية لتصبح دمشق قادرة على مجابهة أي تطورات مؤثرة في ضوء تصاعد حملة التهديدات والضغوط الأمريكية وسعي الحكومة الأمريكية إلى محاولة زعزعة الاستقرار الإقليمي في الشرق الأوسط استناداً إلى نظرية المحافظين الجدد القائلة بنشر الفوضى الخلاقة.

ويشير المراقبون إلى أن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي في المستقبل القريب سيشكل قوة دفع قوية لسوريا لمساعدتها في توقيع اتفاقية المشاركة مع الاتحاد الأوروبي، لا سيما أن تركيا هي منفذ سوريا على الاتحاد الأوروبي، وهذا سينعكس إيجاباً على العلاقات الاقتصادية بين البلدين .